

## كتاب إلى رئيسي «البنك الدولي» و«الإسلامي للتنمية»؛ لوقف تنفيذ مشروع جر مياه الليطاني إلى بيروت

د. فتحي شاتيا

في سياق زيارة «رئيس البنك الدولي» جيم يونغ كيم ورئيس «البنك الإسلامي للتنمية» الدكتور أحمد محمد علي لبنان برفقة أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، والتي سيتطرقان خلالها إلى المشاريع التي يقوم البنكان بتموليها في لبنان ومنها مشاريع المياه، أرغب بالترقي إلى أهم مشروعين مائتين يقوم البنكان بتمويلهما، وهما يُعتبران جريمة ترتكب بحق الشعب اللبناني عامة وأهالي وسكان بيروت خاصة.

ففي أواسط عام 2010، قدم البنك الدولي قرضاً للدولة اللبنانية قدره 200 مليون دولار أميركي لتمويل مشروع جرّ 50 مليون متر مكعب من نهر الليطاني لتزويد بيروت الكبرى بالمياه، كان قد وافق عليه مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم 14522 تاريخ 16 أيار 1970. ويقتضي هذا المرسوم بجرّ 50 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الليطاني المخزنة في بحيرة القرعون والمحوّلة إلى نهر الأوّلي. وقد أطلقت الوزارة على هذا المشروع اسم «مشروع نهر الأوّلي»، بالرغم من أنّ المياه التي سيتمّ جرّها لبيروت هي مياه نهر الليطاني. وقد تعذر تنفيذ هذا المشروع لأسباب عديدة، منها سياسية ومالية وفنية ومناطقية وتمّ إدراجه في الجوارير منذ لبنان عام 1973، حين هبّ أهالي وفعاليات جنوب لبنان مستكرين التحلي عن مياه هم بأشد الحاجة إليها.

بتاريخ 4 تشرين الثاني 2010 قدمت (فتحي شاتيا) مع 50 من أهالي وسكان بيروت الكبرى شكوى إلى البنك الدولي، اعتراضاً فيها على مشروع تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الليطاني لعدة أسباب أهمها:

أنّ مياه نهر الليطاني لم تعد متوفرة كما ورد في المرسوم رقم 14522 بتاريخ 16 أيار 1970، وقد تتعدّد خلال السنوات القليلة المطر، إضافة إلى أنّ هذه المياه ملوثة كيميائياً وصناعياً وجرثومياً بمعدلات قياسية. وقد أكدت دراسة قام بها الدكتور أحمد الحوري من جامعة بيروت العربية عام 2007، أجرى خلالها مقارنة بين نوعية مياه نهر الليطاني المحوّلة إلى نهر الأوّلي ومياه نهر الدامور، وذلك خلال فترة الشحاح. وقد بينت الدراسة أنّ معدل بعض الملوثات في مياه نهر الليطاني تزيد عن 8000 في المئة، أي 80 ضعف تلوث مياه نهر الدامور. وفي السياق عينه، أكد الدكتور عارف ضيا أستاذ في كلية العلوم - الجامعة اللبنانية والباحث في المجلس الوطني للبحوث العلمية، أنّ مياه نهر الليطاني هي عبارة عن مكبات للنفايات والبقايا الحيوانية من المسالخ ونفايات المستشفيات والنفايات الصناعية، لافتاً إلى أنّ كل خطأ بشري أو مخبري في معالجة المياه سيؤدي إلى أضرار صحية لا تُحصى عقابها. كما أشارت الشكوى المقدمة إلى البنك الدولي، والمشار إليها أعلاه، إلى أنّ كلفة مشروع تزويد بيروت الكبرى من نهر الليطاني تبلغ 370 مليون دولار أميركي، مقارنة مع كلفة تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الدامور والتي تبلغ 150 مليون دولار أميركي فقط.

لم يأخذ البنك الدولي بما ورد في هذه الشكوى ورفض تحويلها إلى هيئة التفتيش وأسندت إلى دراسات وضعها ثلاثة استشاريين تابعين لجامعة كارولينا الشمالية بتاريخ 31 أيار



كيم



المدني

2011. وأكدت التوصيات التي حملتها هذه الدراسات، والتي اعتمدت على معلومات مُلغقة وضعتها وزارة الطاقة والمياه ما يلي:

أنّ مياه نهر الليطاني متوفرة بمعدل يزيد عن 50 مليون متر مكعب سنوياً وبصورة مستديمة. أن كلفة المشرع وقدرها 370 مليون دولار أميركي ضئيلة، ما يجعل المشروع يتمتع بجودى اقتصادية.

أنّ مياه نهر الليطاني الموي جرّها لبيروت الكبرى ملوثة بمعدلات مقبولة يمكن معالجتها بالطرق التقليدية لتصبح صالحة للشرب. والتجدير ذكره أنه من المتوقع أنّ يبدأ العمل بتزويد بيروت الكبرى بمياه نهر الليطاني ابتداءً من أواخر العام 2017 لتستمر مدة 8 سنوات، وذلك بينما يتم الانتهاء من مشروع سدّ بسري على نهر الأوّلي، الذي سينتهي العمل فيه عام 2024. وقد باشر مجلس الإنماء والإعمار شق نفق بطول 24 كيلو متراً يمتد من نهر الأوّلي حتى بلدة خلدة، لجرّ مياه نهر الليطاني، وبناء محطة لتكرير المياه تقع عند بلدة الوردانية.

استناداً إلى تقارير وضعها مجلس الإنماء والإعمار، فإن كلفة مشروع تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الليطاني ومن سدّ بسري على نهر الأوّلي تبلغ 808 مليون دولار أميركي. وقد قام البنك الدولي بتمويل هذا المشروع بقرض قيمته 674 مليون دولار أميركي. كما قدم البنك الإسلامي للتنمية قرضاً بقيمة 128 مليون دولار أميركي. أما باقي كلفة المشروع، فسوف تقدمها الدولة اللبنانية والمقارنّة، فإن كلفة تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الدامور، استناداً إلى دراسات وضعها مجلس الإنماء والإعمار عام 2007، تؤكد أنّ بالإمكان تخزين جرّ 100 مليون متر مكعب خلال فترة الشحاح لتزويد بيروت الكبرى بالمياه بكلفة تبلغ 153 مليون دولار أميركي. وقد ستمّ مجلس الإنماء والإعمار وكذلك وزارة الطاقة والمياه والبنك الدولي على هذه الدراسات لكي يتمّ تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الليطاني ومن سدّ بسري على نهر الأوّلي وليس من نهر الدامور.

لقد ارتكب البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية جريمة بحق أكثر من مليون ونصف المليون نسمة من أهالي وسكان بيروت الكبرى لإقدامهم على

تمويل مشروع جرّ مياه نهر الليطاني وتخزين جرّ مياه نهر الأوّلي بكلفة تبلغ 808 مليون دولار أميركي بينما يمكن تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الدامور ولمدة تزيد عن 30 سنة، بكلفة تبلغ 153 مليون دولار أميركي. وبالتالي فإن كلفة مشروع الليطاني الأوّلي تزيد عن كلفة مشروع تخزين جرّ مياه نهر الدامور بمبلغ قدره 653 مليون دولار أميركي وأنّ هذا المبلغ سيتمّ تسديده من قبل أهالي وسكان بيروت الكبرى من جراء التعرّف الفاحشة التي ستقوم مصالحة مياه بيروت وجبل لبنان بتطبيقها لتتمكن من تسديد القروض المستحقة للبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

أما المجزرة التي سوف يرتكبها هذان البنكان، فستفجع من جراء تزويد بيروت الكبرى من مياه نهر الليطاني التي ستتمّ معالجتها بالطرق التقليدية. وسيستبج جرّ هذه المياه بكارثة صحية ستصيب أهالي وسكان بيروت الكبرى لا يعلم إلا الله مدى فداحتها. فبأي منطق يقوم البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية بتمويل مشروع جرّ مياه نهر الليطاني الملوثة بمعدلات تزيد عن 80 ضعف نسبة تلوث مياه نهر الدامور؟

إنّ ما يجري حالياً هو جريمة ترتكب بحق الإنسانية، لا تخلف عن الجرائم التي ترتكب بحق السكان خلال الحروب، وإنّ البنك الدولي والبنك الإسلامي يتحملان كامل المسؤولية عن تلك الجريمة التي سوف تصيب أكثر من مليون ونصف المليون نسمة من أهالي وسكان بيروت الكبرى. ولتفادي هذه الكارثة الإنسانية، أدعو رئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية إلى اتخاذ قرار فوري يقضي بوقف تنفيذ مشروع جرّ مياه نهر الليطاني لبيروت وإلى إحالة الملف إلى لجنة تفتيش لتقوم بالمشروع مؤسسات ذات مصداقية مثل شركة كهرياء فرنسا، أو شركة «ب. ج. آر» الألمانية أو شركة «جايكا» اليابانية. وبنسبة التوصيات التي ستضعها إحدى أو جميع هذه الشركات والتي لن تستغرق أكثر من شهر واحد، سينكشف هول الكارثة التي ستلحق بأهالي وسكان بيروت من جراء تزويدهم بالمياه من نهر الليطاني وقداحة كلفة مشروع سدّ بسري على نهر الأوّلي.

\* هيدرولوجي - رئيس تحرير مجلة «عالم المياه العربي»

## صيда في مهبّ أطنان النفايات وشبح الجبل لا يزال مخيماً

يوسف الصايغ

في ظل غياب الشفافية عن أسلوب الحكومة في ملف معالجة النفايات، إلى جانب غياب البعدين البيئي والتقني، في ما يتعلق بعمل المطامر التي تمّ استحداثها، أثمر موقف شباب مدينة صيدا بمنع دخول النفايات إلى معمل الفرز الموجود في مدينتهم من خارج نطاق اتحاد بلديات صيدا - الزهراني، في خطوة تهدف إلى تجنب صيدا كارثة بيئية ومنع إغراقها بالنفايات، في وقت يتهم البعض أصحاب معمل الفرز بالسعي إلى استقدام أكبر كمية ممكنة من النفايات تتجاوز ما تمّ الإعلان عنه، بهدف جني

الأرباح، غير مكرّنين بصحة أبناء المدينة أو بقولهم هوانها، حيث باتت أطنان النفايات التي فاقت القدرة الاستيعابية لمعمل الفرز تتراكم خلفه، بينما يتمّ الحديث عن خطة لطمح كميات من تلك النفايات في الحوض البحري المستحدث، من دون فرزها، ما سيؤدي إلى كارثة بيئية في بحر صيدا في حال حصول ذلك.

في هذا الإطار، يشير رئيس بلدية صيدا السابق د. عبد الرحمن البزري في حديث له «البناء» إلى «أنّ هناك محاولة لإدخال مدينة صيدا في خطة النفايات التي أعلنتها الحكومة، لكنّ هذه الخطة غير واضحة المعالم وتحتاج إلى كثير من الشفافية».

وإذ يذكر بأنه تمّ الاتفاق على وقف إدخال النفايات إلى المدينة، غير تلك التابعة لاتحاد بلديات صيدا - الزهراني، يدعو البزري بلدية صيدا والحكومة «إلى تقديم مشروع خطة كاملة، وإذا وافقتنا على هذه الخطة ووجدنا أنها ضمن سلة بيئية متكاملة تحفظ حقوق المدينة سنناقشها بإيجابية، أما إذا كانت الخطة غوغائية فسيكون هناك موقف رافض لجعل صيدا جزءاً من هذه الخطة».

ويشير البزري إلى نفايات «أكثر خطورة تدخل إلى المدينة، والتي يجري تهريبها عبر بعض المتعهدين لترتمي في الحوض البحري في صيدا، والآن لدينا وعد بأن تتم مراقبتها ومنع دخولها إلى المدينة». ويضيف: «هناك نقطة أساسية تحتاج إلى نقاش طويل وتعلق بكيفية معالجة جبل النفايات الذي كان في المدينة وكيف قام المتعهد بالتخلص من هذه النفايات وطورها في البحر من دون أي مراعاة للشروط البيئية».



البزري

ويتابع البزري: «نحن نعتقد أنّ هناك جهات في الـ UNDP قامت بالتواطؤ مع بعض المتعهدين للإسراع في تنفيذ المشروع من دون أي ضوابط وهذا الأمر سيحدث ضرراً كبيراً على الفروة البحرية ونحن سنتابع هذا الأمر للكشف عن المتواطئين».

أما في ما يتعلق بموقف نواب صيدا والقوى السياسية من مسألة إدخال النفايات إليها، بلغت البزري إلى «أنّ هناك بعض القوى المؤيدة لإدخال النفايات، كما يوجد فريق آخر رافض لهذا الأمر، ولكن نتمنّى ألا يتمّ إدخال النفايات في الصراع السياسي أو التنافس البلدي، بل أن يكون هناك نوع من التلاقي بين القوى السياسية التي تدور في استغريب «صمت نائب المدينة السياسي أو التنافس البلدي، بل إن صيدا هي عبارة عن أطنان من النفايات التي كانت متراكمة في شوارع العاصمة منذ بداية الأزمة».

وعليه، استغربت المصادر «كيف تسمح بلدية صيدا بهذا الأمر»، كما تتضمن النفايات اليومية للعاصمة بيروت، بل هي عبارة عن أطنان من النفايات التي كانت متراكمة في شوارع العاصمة منذ بداية الأزمة».

وعليه، استغربت المصادر «كيف تسمح بلدية صيدا بهذا الأمر»، كما تتضمن النفايات اليومية للعاصمة بيروت، بل هي عبارة عن أطنان من النفايات التي كانت متراكمة في شوارع العاصمة منذ بداية الأزمة».

معالجة النفايات في صيدا ينحصر عمله في نطاق اتحاد بلديات صيدا - الزهراني، وفقاً للعقد الموقع بين أصحاب المعمل والاتحاد، وبموجبه يتقاضى مالكو المعمل مقابل ذلك مبلغاً يقدر بحوالي مليون دولار شهرياً، وعليه فإنّ إدخال النفايات من خارج نطاق الاتحاد هو أمر غير مشروع حتى لو حصل على موافقة رئيس بلدية صيدا محمد السعودي، الذي خرج بعد الاعتراض الشعبي ليعلن أنّه طلب إيقاف إدخال شاحنات النفايات القادمة من بلديات زوق مكابيل والحازمية وبعيدا لمعالجتها في معمل المدينة، مشيراً إلى أنّ إدخالها إلى صيدا كان «تدبيراً مؤقتاً وليس دائماً».

وعلمت «البناء» أيضاً، أنه وفي خطوة مستغربة وبعد قيام شرطة بلدية صيدا باعتراض شاحنات النفايات القادمة من ذوق مكابيل والحازمية ومناطق أخرى لتفريق حملتها في المعمل، أرغم قائد الشرطة البلدية في بلدية صيدا بلال الصباد على تقديم صيدا رغم أنه من المحسوبين سياسياً على تيار المستقبل، وتمّ ربط ذلك بعملية تهريب النفايات إلى المعمل، خصوصاً أنّ قائد الشرطة البلدية كان قد أوعز بوقف الشاحنات الغير واردة على قوائم البلديات المتعاقدة معها، وذلك تنفيذاً لقرار محافظ لبنان الجنوبي منصور ضو والقاضي بعدم إدخال نفايات من خارج الاتحاد إلى مركز المعالجة في صيدا.



شاحنات النفايات في طريقها إلى معمل صيدا



جبل النفايات السابق في صيدا

## ندوة حول الاستثمار وإعادة الإعمار في اليمن



الديلمي والمشاركين في الندوة

نظم اللوبي الاقتصادي العالمي ندوة لسفير اليمن في لبنان علي الديلمي بعنوان «اليمن والاقتصاد الاستراتيجي للمستقبل»، في حضور مؤسس اللوبي الدكتور علي المصري والدكتور عبير فرح والأعضاء.

وشدّد المصري في كلمته على «ضرورة ترسيخ العلاقات اليمنية اللبنانية وتنشيطها من جديد، وضرورة أن يسعى رجال الأعمال اللبنانيين إلى الاستثمار في اليمن بعد انتهاء الحرب ليكون لنا بصمة في إعادة إعمارها، خاصة أنّ الفرص المتواجدة بها ستكون كبيرة جداً».

وتحدّث سفير اليمن، بدوره، فقال: «إنّ اليمن والحكومة اليمنية ذاهبان إلى مفاوضات سلام في الكويت من أجل إحلال السلام فيه وفقاً لقرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني».

وعبر عن تفاؤله بعد إحلال السلام «بأنّ اليمن سيدخل مرحلة إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاستثمار»، داعياً رجال الأعمال اللبنانيين من خلال ما سيتمّ عمله في إطار إعادة الإعمار وبناء اليمن اقتصادياً وتنموياً.

وأضاف: «أنّ الاستثمار في اليمن في ظلّ الأمن والسلام لا شكّ بأنه سيعدّ بالفائدة على العلاقات الاقتصادية اليمنية اللبنانية»، مشيراً إلى أنّ «القوانين الاستثمارية هي من أفضل قوانين الاستثمار الموجودة في الوطن العربي».

## رئيس تجمّع مزارعي الجنوب يطالب بمحااسبة المتسببين بتلوث نهر الليطاني

جال رئيس تجمع مزارعي الجنوب عبد المحسن الحسيني على مجرى نهر الليطاني، وطالب محافظي الجنوب والنخيلة والقوى الأمنية بـ «محااسبة المتسببين بتلوث مياه نهر الليطاني بالآتربة والحصى نتيجة غسيل الرمول، لما يسببه من ضرر مباشر على البساتين التي تروى من مياه النهر».

وقال: «نحن ما زلنا في فصل الربيع وقرية سيدها المزراعون بري بساتينهم على مساحة 25 ألف دونم وما يحصل من تلوث للمياه سوف يتسبب بخراب بيوت المزارعين الذين يعاشون من بساتينهم»، مطالباً الجهات المعنية بـ «محااسبة تجار الرمول والبصص الذين يقيمون مشاريعهم التخريبية على جانبي النهر»، واصفاً الوضع بـ «الكارثي». وحذر من «إعلان العصيان للمزارعين وعدم دفع رسوم مياه الري لهذا العام إذا لم تتحرك الدولة لمعالجة المشكلة القائمة».

وناشد الحسيني وزارة الطاقة «الإفراج عن الدراسات الموجودة في أدراجها لبناء سدّ في منطقة قصير الذي إذا ما أنشئ يحفظ على المياه التي تذهب هدراً إلى البحر»، وناشدت الوزارة «التي تطالب بإحصاء الأبار الجوفية في المنطقة»، معتبراً «أنّ هذا المطالب يحمل في طياته الكثير من الشوائب التي لا تصبّ في مصلحة المزارعين».

## إقبال ملحمة في صيدا

أعلن المكتب الإعلامي لوزير الصحة العامة والثلث فاعور، في بيان، أنه «في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، أقلق مراقبو وزارة الصحة العامة ملحمة الصفي لصاحبها توفيق الصفي في صيدا. شارع القشلي، وذلك بسبب عدم توفر أدنى الشروط الصحية ووجود حشرات».

## فتوح؛ مؤتمر التكامل المصرفي يؤكد الدعم العربي والخليجي

وقال فتوح في تصريح: «إنّ نجاح مؤتمر اقتصادي مهم وكبير بهذا الحجم، في ظل الظروف الصعبة التي تمرّ بها واجتماع أجهزة الاتحاد، بما فيها الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، بشكل تحديداً كبيراً لسلامة العام، وببيروت كسبت الرهان مجدداً».

وأضاف: «ستتأكدون يوم الأربعاء أنّ بيروت واتحاد المصارف كسبا الرهان والتحدى لأنّ أكثر من 400 شخصية من مختلف الدول العربية ستشارك في المؤتمر. ونحن كإمانة عامة قمنا بجولة مكوكية على معظم الدول العربية، والخليجية منها، لتأكيد حضور المصارف الخليجية، فلدنا مصارف خليجية من معظم الدول». وأعلن أنّ رئيس الحكومة تمام سلام سيفتتح أعمال المؤتمر عند التاسعة من صباح غد الأربعاء، في فندق فينيسيا، في حضور الرئيس فؤاد السنجورة، رئيس الاتحاد محمد بركات، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طرييه، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبويسي، إضافة إلى سفراء عرب وإجانب وأبرز الفاعليات الاقتصادية والمالية وشخصيات رفيعة المستوى. وستتخلل المؤتمر كلمة لأمير مكة



مياه الليطاني ملوثة كيميائياً وصناعياً وجرثومياً وقد تتعدّد خلال السنوات القليلة المطر